Embargoed until 21 February, 10am GMT

محظور نشره حتى 21 فبراير، 10 صباحًا بتوقيت جرينتش

نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات

ملخص للاستنتاجات

إن استثمار اثنين في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصادٍ يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. يبين التقرير الجديد الصادر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إمكانية الانتقال إلى اقتصاد أخضر باستثمار 2% فحسب من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام (والذي يبلغ حاليًا نحو 1.3 تريليون دولار أمريكي) وذلك بدءًا من الآن حتى عام 2050 للتحول الأخضر للقطاعات الرئيسية، التي تشمل الزراعة، والمباني، والطاقة، ومصايد الأسماك، والغابات، والصناعة، والسياحة، والنقل، وإدارة النفايات والمياه. ولكن لابد من إصلاحات للسياسات الدولية والقومية تحفز على مثل هذه الاستثمارات.

ويؤكد هذا التقرير الصادر في الوقت المناسب، والذي أعده خبراء دوليون ومؤسسات عالمية من الدول المتقدمة والنامية، أنه لا يصعب تحقيق التوافق بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في ظل سيناريو الاقتصاد الأخضر. بل على العكس، فإن الاقتصاد الأخضر يخلق الوظائف ويعجل في التقدم الاقتصادي، ويجنب في نفس الوقت العديد من المخاطر السلبية الهامة مثل تأثير تغير المناخ، وتفاقم ندرة المياه، وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي.

إن تخضير الاقتصاد لا يولّد النمو فحسب ، وبخاصة في مستوى تنمية رأس المال الطبيعي، ولكنه يُنتج أيضًا نموًا أعلى في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد. وطبقًا للنماذج التي تم تطويرها في تقرير الاقتصاد الأخضر، فإن سيناريو الاستثمار الأخضر يحقق معدلات نمو سنوية أعلى من تلك التي يحققها سيناريو نهج العمل المعتاد في غضون 5 إلى 10 أعوام. ويتميز هذا النمو الاقتصادي بالانفصال التام عن التأثيرات البيئية حيث يتوقع أن تنخفض نسبة البصمة البيئية العالمية إلى الطاقة البيولوجية من قيمتها الحالية البالغة 1.5 إلى 1.2 بحلول عام 2050 – وهو قيمة تقترب كثيرًا من القيمة الفاصلة للاستدامة التي تساوي 1 – بدلاً من أن ترتفع إلى مستوى 2 في نهج العمل المعتاد.

وسيرتفع الطلب على الطاقة إلى حد ما، ولكنه سيعود لمستوياته الحالية بحلول عام 2050، وهو ما يقل بنحو 40% عمّا هو متوقع في ظل نهج العمل المعتاد. ويعزى ذلك إلى التقدم الجوهري في كفاءة الطاقة. ويتوقع أن يخفض سيناريو الاستثمار الأخضر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة بنحو الثلث بحلول عام 2050 مقارنة بالمستويات الحالية. ويجب أن يظل تركيز انبعاثات الغلاف الجوي تحت مستوى 450 جزءًا من المليون بحلول عام 2050، وهو مستوى هام لإتاحة الفرصة للحد من الاحتباس الحراري إلى حد 2 درجة مئوية.

الاقتصاد الأخضر يقدِّر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه. حيث تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها – أي 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي (325 مليار دولار أمريكي) – لقطاعات رأس المال الطبيعي: الحراجة، والزراعة، والمياه العذبة، ومصايد الأسماك. وترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20% في عام 2050 مقارنةً بنهج العمل المعتاد. ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر تتراوح بين 100-300 مليار دولار أمريكي سنويًا في الفترة من 2010-2050 أن تؤدي بمرور الوقت إلي ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10% عمّا يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية. كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بحوالي الخُمس بحلول عام 2050، مقارنةً بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والمدى الطويل.

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في التخفيف من الفقر. وهناك رابط الذي لا ينفصم بين التخفيف من الفقر وبين الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية، نظرًا لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة. وهو أمر هام بالنسبة للدول منخفضة الدخل بصفة خاصة، حين تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة ويوفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

سيتم خلق وظائف جديدة، أثناء الانتقال إلى لاقتصاد الأخضر، وبمرور الوقت ستزيد تلك الوظائف عما هو متاح في "الاقتصاد البني". ويلاحظ هذا بصفة خاصة في قطاعات الزراعة والبنايات والطاقة والحراجة والنقل. ولكن التخضير سيتطلب فقدًا في الدخل والوظائف، على المدى القصير والمدى المتوسط، في بعض القطاعات التي استنزفت بصورة شديدة مثل

مصايد الأسماك لكي تستعاد المخزونات المستنزفة، ولتجنب الفقد الدائم في الدخل والوظائف. وقد يتطلب التخضير أيضًا الاستثمار في إعادة بناء المهارات وإعادة تعليم القوة العاملة.

يعد إعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق الحكوميين في مجالات تحفز تخضير القطاعات الاقتصادية من الأمور الواقعة على المسار الحرج. وسيفتح إصلاح الدعم المكلف والضار في جميع القطاعات الفضاء المالي وسيحرر الموارد للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. يمكن أن يوفر رفع الدعم عن قطاعات الطاقة والماء ومصايد الأسماك، والزراعة وحدها نحو 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا. ويقدر دعم مصايد الأسماك، على سبيل المثال، بنحو 27 مليار دولار أمريكي سنويًا، مما يسبب خسائر تزيد على المكاسب بعيدة المدى للاقتصادات الوطنية والرعاية الاجتماعية. وقد تجاوز مجموع دعم الإنتاج والدعم السعري للوقود الأحفوري 650 مليار دولار أمريكي في عام 2008، ويثبط هذا المستوى من الدعم الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.

إن استخدام الأدوات المختلفة، مثل الضرائب، والحوافز، والرخص القابلة للتداول، لتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار يعد أمرًا ضروريًا أيضًا، وكذلك الاستثمار في بناء القدرات، والتدريب والتعليم. إن تقوية الحوكمة الدولية والآليات العالمية التي تدعم الانتقال يعد أمرًا هامًا. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمّة ريو +20) في عام 2012 فرصةً لتحديد اتجاه جديد نحو عالمٍ أكثر استدامة وأمن وعدالة.

إن مستوى التمويل المطلوب للانتقال للاقتصاد الأخضر كبير للغاية، ولكنه أقل من الاستثمار العالمي السنوي بنحو العُشر. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي استخدمت كنموذج في هذا التقرير، تمثل جزءًا يسيرًا من إجمالي التكوين الرأسمالي – والبالغ نحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009). ويمكن تحريك هذه القيمة عن طريق السياسات العامة الذكية وآليات التمويل المبتكرة. إن النمو السريع للأسواق الرأسمالية، واهتمام السوق المتزايد بالمبادرات الخضراء، وتطور الأدوات البديلة، مثل تمويل الكربون والتمويل متناهي الصغر، تفتح المجال أمام التمويل واسع النطاق للتحول الاقتصادي العالمي. ولكن هذه الكميات لا تزال صغيرة بالمقارنة بالمبالغ الإجمالية المطلوبة، وتحتاج لزيادتها بصورة عاجلة.

إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحدث على مستوى غير مسبوق وبسرعة لم تعهد من قبل. فقد كان من المتوقع في عام 2010، أن تصل الاستثمارات الجديدة في الطاقة النظيفة إلى قيمة قياسية تبلغ 180-200 مليار دولار أمريكي، بزيادة عن قيمتها البالغة 162 مليار دولار أمريكي في عام 2009، و 173 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وتدفع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عجلة التنمية بصورة متزايدة، والتي ارتفعت حصتها من الاستثمار العالمي في مجالات الطاقة المتجددة من 29% في عام 2007 إلى 40% في عام 2008، يأتي معظمها من البرازيل والصين والهند.

من المتوقع أن يولّد الاقتصاد الأخضر قدرًا من النمو والوظائف يماثل – أو يزيد عن – سيناريو نهج العمل المعتاد الحالي، ويفوق التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط، والمدى الطويل، في حين يؤدي إلى منافع اجتماعية وبيئية أزيد بكثير. ولكن مثل هذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر لن يكون بلا مخاطر وتحديات – من "تخضير" القطاعات البنية التقليدية إلى تلبية متطلبات السوق سريعة التغير في عالم يقيده الكربون. لذا يجب أن يتحد قادة العالم، والمجتمع المدني، والأعمال الرائدة، وأن يتعاونوا على التدبر في المقاييس التقليدية للثروة، والرخاء، والرفاهية وإعادة تعريفها. ومن الواضح أن أكبر المخاطر هو الاستمرار في *الأمر الواقع*.